

مناقشة الوثيقة الاقتصادية ضمن جلسة 10 يناير وجلسة خاصة عن حلب 20 الجاري الغانم عن زيارة رئيس الحكومة: للتهنئة والتأكيد على وجوب التعاون بين السلطتين



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال وصوله مجلس الأمة

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن أمه في أن تشهد المرحلة المقبلة تعاوناً مثمراً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يحقق نتائج إيجابية للشعب الكويتي، كاشفاً في الوقت ذاته عن تلبية طلبين أحدهما لمناقشة الوثيقة الاقتصادية ضمن جلسة العاشر من يناير المقبل والآخر لعقد جلسة خاصة يوم الأربعاء المقبل في العشرين من الشهر الجاري لمناقشة الأوضاع في حلب.

وقال الغانم في تصريح صحفي أمس «وجهت رسالتين أحدهما لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي والآخرى لرئيس البرلمان العربي تتناول المجازر والأحداث اللاإنسانية»، داعياً إياهما للضغط على دولهم لتبني موقف دولي بالتدخل الفوري لإيقاف هذه المجازر التي تحدث في مدينة حلب. وتابع الغانم «أما محلياً فقد تلقيت طلباً نيابياً مقدماً من قبل



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أثناء دخوله مجلس الأمة يرافقه الشيخ محمد العبدالله



النصف: تسمية أحد الشوارع باسم عبدالمحسن الثويني

قدم النائب ركان النصف اقتراحاً برغبة جاء فيه: نظراً للإسهامات التي قدمها المغفور له بإذن الله تعالى عبدالمحسن فيصل الثويني في بناء الاقتصاد الكويتي بصفته أحد رواد غرفة التجارة والصناعة وعضو مجلس إدارتها بين عامي 1963 و1996 وبعد حياة حافلة بالعبء استمرت 85 عاماً في خدمة الكويت، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: «تسمية أحد الشوارع الرئيسية في الكويت باسم المغفور له عبدالمحسن فيصل الثويني».

تعديلات لاكتتاب المواطنين بنسبة 20٪ عاشور: «الكويتية» شركة تملك الحكومة فيها 75٪



عبدلوهاب الباطين وأحمد الفضل ومرزوق الخليفة وصالح عاشور وخلف دميتري وشفاه الهاشم ومحمد المطير خلال اجتماع اللجنة المالية

المطيري لـ «الأنباء»: وزارة الأشغال محور رئيسي لمناقشات المرافق



رشيد الفهم

(الأشغال والموصلات) والتي تستوجب توجيه الدعوات إلى الوزيرين المختصين لمناقشتها في المشاريع والقوانين المتعلقة بكثيراً من المناطق السكنية في الكويت تحتاج إلى رعاية من قبل لجنة المرافق والعديد من الخدمات التحتية وغيرها التي ينتظرها المواطن.

أكد مقرر لجنة المرافق العامة النائب ماجد المطيري أن أمام اللجنة العديد من القوانين التي تحتاج إلى بذل قصارى الجهد لإقرارها من خلال مجلس الأمة. وأشار المطيري في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن اللجنة ستدرس في اجتماع لها بعض القوانين المتعلقة وذات الصلة في وزارتي

الخطوط الكويتية، والحد من نجاحها، مشيراً إلى أن هناك «أيدي خفية» تسعى لإحباط «الكويتية»، وهو ما لن نسمح به. وأضاف في تصريح مقتضب عقب اجتماع اللجنة المالية، أننا جادون في حل قانون معيب مع استعمال واضح للتخلص من كفاءات كويتية واستبدالهم بوافدين من خطوط طيران أخرى متهاكمة، تكون النتيجة فوضى حيث تم تقديم اقتراح بقانون بتعديلات جديدة لتصبح مسار هذا القانون المعيب، وستجتمع اللجنة المصغرة التي تم تشكيلها غداً لحصر الأسماء وآلية إعادتهم إلى عملهم.

تقاعدوا من «الكويتية»، وأشار إلى أنه تم الاتفاق مع ممثلي الخطوط الكويتية على إبقاء الوضع الحالي كما هو لمدة 3 شهور بعد اتخاذ أي إجراء بشأن إحالة للتقاعد أو تحويل موظفي الكويتية إلى الجهات الحكومية الأخرى لحين إصدار القانون الجديد من قبل مجلس الأمة. ويسأله عن موقف الوزير المختص قال «الوزير ياسر ايل كان متجاوباً لكن هذا القرار يحتاج موافقة مجلس الوزراء بعد أن يتم عرضه ومناقشته في اللجنة الاقتصادية الوزارية». من جانبه، اتهم النائب محمد المطير أطرافاً لم يسمها بالعمل على عرقلة

قال النائب صالح عاشور إن مشكلة الخطوط الجوية الكويتية هي الأساس مشكلة حكومة لم تستقر على رأي واحد، تارة تريد خصخصتها وتارة أخرى تريدها شركة حكومية. وبين عاشور في تصريح عقب انتهاء اجتماع اللجنة المالية أن الاجتماع أسفر عن تقديم عدد من التعديلات والاستعمال في إقرارها لإرجاع الخطوط الجوية لنقل وطني. وأوضح أن التعديلات تتعلق بأن تكون «الكويتية» شركة تملك الحكومة فيها 75٪ ويكتسب المواطنون بنسبة 20٪ و3٪ للعاملين فيها من الموظفين الكويتيين إلى جانب 2٪ للموظفين السابقين الذين

المطير: هناك أطراف تعمل على عرقلة «الخطوط الكويتية» والحد من نجاحها

عمر الطبطبائي: «التعليمية» تلقي وزير التربية الأسبوع المقبل لمناقشة «الجامعات الحكومية»



د. عودة الرويعي ود. محمد الحويلة وعمر الطبطبائي ود. خليل العبدالله خلال اجتماع اللجنة التعليمية

أكد مقرر لجنة الشؤون التعليمية البرلمانية النائب عمر الطبطبائي أن اللجنة وجهت الدعوة إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي لحضور اجتماعها الأسبوع المقبل لمناقشة مشروع قانون الجامعات الحكومية. وأعرب الطبطبائي في تصريح صحفي يوم أمس عن تفاؤله بانسجام أعضاء اللجنة وتوافقهم حول أولوياتها التي سيتم تنفيذها خلال الاجتماع المقبل.

منها إلغاء قرار زيادة البنزين وتوحيد الجنسية وتقاعد المرأة الكندري يقدم 6 اقتراحات بقوانين التزاماً بتعهداته أثناء حملته الانتخابية



فيصل الكندري

كشف النائب فيصل الكندري عن تقديمه بستة اقتراحات مهمة تنفيذاً لما ذكره في حملته الانتخابية، من ضمنها توحيد مادة الجنسية، وجعل اليوم التالي للانتخابات مجلس الأمة عطلة رسمية للموظفين العاملين بالدولة. وقال الكندري للصحافيين في مجلس الأمة: قدمت عدة اقتراحات تنفيذاً لما ذكرته في حملتي الانتخابية، ومن بينها إلغاء قرار زيادة أسعار البنزين وتعديل القانون بما يمنح الحكومة من إقرار أي زيادة إلا بالرجوع للمجلس، مذكراً بموقفه الرافض للزيادة في المجلس السابق والذي ترجمه باستجوابه لوزير المالية أنس الصالح آنذاك. وقال: تقدمت باقتراح

بقانون ينص على توحيد الجنسية، واستغرب أن الدستور الذي ينص على العدل والمساواة يأتي قانون الجنسية ليخالف ذلك، وهذا القانون الذي تقدمت به جزء لتعزير المواطنة. وأشار الكندري إلى أنه تقدم باقتراح بقانون ينص على تمكين المرأة من التقاعد المبكر من خلال تعديل قانون التامينات «ونطالب باسترجاع حق المرأة بالتقاعد بعد تادية 15 سنة خدمة، وسيفتح الباب في تجديد الشباب». وبين الكندري أن الاقتراح بقانون الآخر الذي تقدم به خاص بالجنسية، ويمنح المتجنس الحق في الأدلاء بصوته وممارسة حقه

تمكين المتجنس من ممارسة حقه السياسي بعد سنتين من حصوله على الجنسية وتعديل قانون منع المسيء بإضافة آل البيت وأمهات المؤمنين

السياسي، عقب سنتين من حصوله على الجنسية. ولفت الكندري إلى أنه تقدم بتعديل قانون منع المسيء من الترشح، بإضافة آل كذلك من يسئ إلى البيت، وأمهات المؤمنين، وأتضمن على اللجنة التشريعية أخذ هذا الاقتراح بشكل جدي. وبين الكندري أنه تقدم باقتراح ينص على منح اليوم التالي الذي يلي أيام الانتخابات النيابية إجازة رسمية للعاملين بالدولة، متمنياً أن يكون بموجب تقديم تلك الاقتراحات نفذ ما التزم به أثناء حملته الانتخابية، متعهداً بالاستمرار في الدفاع عن حقوق المواطنين ومكتسباتهم.

الفضل لإيقاف تقاعد 72 قيادياً في «الصحّة»



أحمد الفضل

فمسؤولية تصحيح الخطأ بتحملها الوزير الحالي، أما محاسبة مرتكب الخطأ فهي مسؤولية ذات الفضل: قبل أن يحاول الحربي تطوير القطاع الصحي عليه تنظيف كمية الفساد والظلم الذي مارسه وأمر به وشجع عليه سلفه.

طالب النائب أحمد نبيل الفضل وزير الصحّة الجديد د.جمال الحربي بإيقاف إحالة 72 قيادياً للتقاعد وهو الأمر الذي قام به العبيدي دون وجه حق قبل مغادرته الوزارة بإيام قلائل. وأضاف: وما تلك التصرفات إلا نقطة في بحر الكوارث (العبيدية) التي تتطلب مجهودات مضاعفة من الجميع لإزالة آثارها، لذا

4 نواب لتعديل قانون تحويل «الكويتية» إلى شركة مساهمة

مادة رابعة: تعدل الفقرة الأولى والبنود (أ)، 2، (3) من المادة الخامسة وفقاً لما يلي: «العاملون الكويتيون في الشركة العامة للخطوط الجوية الكويتية الذين يرغبون في العمل في الشركة المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون يتم نقلهم إليها، وتلتزم الشركة بضمان المزايا التالية لهم: 1- ألا تقل مدة عقده مع الشركة عن خمس سنوات اعتباراً من تاريخ قيدها في السجل التجاري. 2- الحصول خلال هذه المدة على المرتب والمزايا النقدية والعينية التي كان يحصل عليها في المؤسسة كحد أدنى. 3- عدم المساس بالمرتب والمزايا النقدية والعينية التي يحصل عليها إذا ما رغبت الشركة في تجديد عقده بعد انقضاء السنوات الخمس المذكورة». مادة خامسة: تضاف مادة جديدة برقم (8) مكرراً (أ) نصها الآتي: «يجوز للموظفين الذين سبق ان اعربوا عن رغبتهم في الانتقال إلى جهة حكومية أخرى - ولا يزالون يمارسون أعمالهم في شركة الخطوط الجوية الكويتية حتى تاريخ صدور هذا القانون - العدول عن هذه الرغبة، وطلب البقاء والاستمرار في عملهم بالشركة، على أن يفصح عن هذه الرغبة الجديدة - كتابة - وذلك خلال خمسة عشر يوم عمل - على الأكثر - التالية مباشرة لتاريخ العمل بهذا القانون». مادة سادسة: تضاف مادة جديدة برقم (8) مكرراً (ب) نصها الآتي: «تكون الأولوية دائماً عند توظيف العاملين في الشركة حسب ترتيب الفئات التالية: (1) الكويتيون حديثو التخرج. (2) الكويتيون المتقاعدون من مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية أصحاب رخص الطيران المدني والوظائف التخصصية. (3) أبناء الكويتيات. (4) الأجانب. وعلى أن يكون ذلك كله وفق نظم وإجراءات محددة واضحة يضعها مجلس إدارة الشركة». مادة سابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه - تنفذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قدم النواب صفاء الهاشم وصالح عاشور وأحمد الفضل وخلف دميتري اقتراحاً بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، وجاء القانون كالآتي: مادة أولى: تعدل المادة الثالثة من القانون رقم 6 لسنة 2008 المشار إليه وفقاً لما يأتي: «1- تتولى الحكومة تغطية خسائر المؤسسة وفقاً لحكم المادة 13 من القانون رقم 21 لسنة 1965 المشار إليه. 2- تتولى الدولة عملية تطوير الأسطول». مادة ثانية: يستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم 6 لسنة 2008 المشار إليه النص الآتي: «تخصص أسهم الشركة على النحو الآتي: أ- نسبة 75٪/ خمس وسبعين بالمائة للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء. ب- نسبة 20٪/ عشرين بالمائة للاكتتاب العام للكويتيين تخصص لكل منهم بعدد ما اكتتب به، فإن جاوز عدد الأسهم المكتتب بها عدد الأسهم المطروحة خصصت جميع الأسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتتبين، أما إذا لم يعط الاكتتاب كامل الأسهم المطروحة فيوزع مجلس الوزراء المتبقي من الأسهم على الجهات الحكومية التي يحددها وبالنسب التي يراها ملائمة. ج- نسبة 3٪/ ثلاثة بالمائة يكتتب بها العاملون الكويتيون المنقولون من المؤسسة إلى الشركة، ونسبة 2٪/ اثنين بالمائة يكتتب بها الراغبون من الموظفين السابقين الذين انتهت خدمتهم من مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية - من غير المشمولين في هذا القانون بالشروط التفضيلية التي يضعها مجلس الوزراء - وما لم يكتتب فيه من هذه النسبة يكتتب بها الراغبون من العاملين الكويتيين المنقولين من المؤسسة إلى الشركة، ولا يحق للمساهمين الذين أكت إليهم أسهم بموجب هذه الفقرة، التصرف فيها بالبيع أو التنازل قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ الاكتتاب وقبل سداد قيمة الأسهم بالكامل. وتطرح الأسهم التي لم يكتتب بها من النسبة الواردة بالبنود (ج) اعلاه للاكتتاب العام وفقاً لأحكام البند (ب) من هذه المادة. مادة ثالثة: تلغى المادة (4 مكرراً) من القانون رقم 6 لسنة 2008 المشار إليه.